

## مقالات

أحمد يوسف أحمد\*

### تآكل الدور المصري في النظام العربي

يرصد كثيرون مؤشرات تراجع الدور المصري عربياً، ويميلون إلى مقارنته بمرحلة مضت في الحقبة الناصرية، ويتصورون أن السياسة المصرية الراهنة مسؤولة عن ذلك التراجع، وهو تصور صحيح لكنه غير كاف لتفسير ما طرأ على الدور المصري من تحولات، لأن تراجع الدور المصري عربياً هو انعكاس لتطورات بنيوية يمكن أن ترد بدايتها إلى أواخر الحقبة الناصرية في سنة 1967 حين وقعت الهزيمة العربية في مواجهة العدوان الصهيوني في تلك السنة، ثم عززت عوامل مصرية وعربية وإقليمية وعالمية لاحقة من تأثير تلك التطورات، وخصوصاً في ضوء الطريقة التي اختارتها السياسة المصرية الراهنة للتعامل مع كل ما سبق من تحولات بالتكيف لا بالمواجهة، الأمر الذي بلور على نحو واضح اتجاه تأثير تلك التحولات في الدور المصري ومضمونه. وهنا تكمن تحديداً مسؤولية السياسة المصرية الراهنة عن تراجع الدور المصري في النظام العربي. وكي نتحقق من مدى صحة المقولة السابقة قد يكون مناسباً البدء بإلقاء نظرة إلى الدور المصري قبل عدوان 1967، ثم بعد هذا العدوان، على أن نختتم بجزء عن المتغيرات الراهنة وتأثيرها في الدور المصري. ■

### (1) الدور القيادي المصري في النظام العربي

#### حتى عدوان 1967

لم يكن الدور القيادي المصري في الوطن العربي وليداً لثورة تموز/يوليو 1952؛ فمؤثراته عبر التاريخ أوضح من أن تخطئها العين، وأهمها في التاريخ الحديث تجربة محمد علي في القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى ظل دور مصر الثقافي ملمحاً دائماً من ملامح تأثيرها في الوطن العربي حتى عندما فقدت - مع غيرها من الأقاليم العربية - استقلالها لمصلحة هذه القوة الاستعمارية أو تلك وتكفي الإشارة إلى تأثير الأزهر والبعثات التعليمية والمجالات الثقافية والفرق المسرحية المصرية في الوطن العربي في تلك الحقبة الاستعمارية. وقبل ثورة 1952 بأعوام قليلة أدت مصر دوراً مهماً - بغض النظر عن تقويمه - في توجيه عملية تأسيس جامعة الدول العربية في سنة 1945. غير أن ثورة 1952 وقائدها جمال عبد الناصر كانا بداية لمرحلة جديدة من مراحل الدور المصري في الوطن العربي أضيف فيها "المشروع السياسي" و"القيادة الكاريزمية" إلى إمكانات هذا الدور المادية المتفوقة حينذاك، فجاءت النتيجة لافتة.

في البدء لم يكن واضحاً أن تلك الثورة سوف تحدث أثراً ذا بال في دور مصر العربي، فقد شغلت بترتيب البيت المصري بما يتلاءم ومتطلبات الثورة الوليدة: ضرب الطبقة الإقطاعية التي مثلت الأساس الاجتماعي للنظام القديم بقرارات الإصلاح الزراعي في أيلول/سبتمبر 1952؛ حل الأحزاب السياسية التي شكلت العنصر غير الرسمي في المشهد السياسي قبل الثورة في كانون الثاني/يناير 1953؛ حسم المعركة مع الخصوم، سواء من داخل معسكر الثورة نفسه بتنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر 1954، أو بتوجيه ضربة قوية إلى حركة الإخوان المسلمين في السنة نفسها. وكانت الثورة بدأت مواجهاتها السياسية مع خصومها - أو من تصورت أنهم كذلك - في الشهر الثاني من عمرها (آب/أغسطس 1952) بمعالجة قاسية وحاسمة للإضراب العمالي في مدينة كفر الدوار الصناعية المصرية تمخضت عن إعدام اثنين من قادة الحركة العمالية في تلك المدينة.

بدا عبد الناصر إذاً في تلك الأعوام كعسكري من محترفي الانقلابات لا كرجل ثورة، ناهيك عن أن يكون قائداً لمد عربي مقبل. وساعد على هذا الانطباع ما راج حينذاك من شائعات عن علاقته ورجاله بالولايات المتحدة الأميركية، وكذلك المآل الذي انتهت إليه مفاوضاته مع البريطانيين بشأن الجلاء عن قاعدة قناة السويس؛ فقد تضمنت اتفاقية الجلاء التي وقّعت بين الطرفين في تشرين الأول/أكتوبر 1954 نصاً يتيح عودة القوات البريطانية إلى القاعدة في حال حدث هجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا. ولما كان مصدر الهجوم المحتمل على تركيا لا

يمكن إلا أن يكون سوفياتياً فقد اعتبرت الاتفاقية في حينه دليلاً على أن عبد الناصر قد ركب قطار التحالفات الغربية بما يخالف تقاليد راسخة في الحركة الوطنية المصرية، ويصطدم مع المتطلبات البديهية للقيام بأي دور عربي قومي.

غير أن بدايات تحول تمثلت في أمرين: أولهما ذلك الكتيب الصغير المعنون "فلسفة الثورة" الذي ألفه جمال عبد الناصر ولم يدع فيه مجالاً للشك في أنه يدرك عمق الرابطة المصرية بالوطن العربي، وضرورة قيام مصر بدور قيادي في المنطقة، بل لقد كان واضحاً أن عبد الناصر حسم في ذلك الكتيب توجهات الدور المصري المحتمل منحازاً إلى قوى التحرر ضد الاستعمار، فضلاً عن حسمه أولوية دور مصر العربي على ما عداه من أدوار. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذا الكتيب تم تأليفه خلال 1953 - 1954. أما الأمر الثاني فهو الدور الذي بدأت مصر تؤديه بوضوح في دعم حركات التحرر الوطني العربية - وأولها الثورة الجزائرية التي أطلقت رصاصتها الأولى في أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954 - وفي التصدي لمحاولات ربط الوطن العربي بنظام التحالفات الغربية، كما في التصدي الناجح لمشروع حلف بغداد الذي ربط في شباط/فبراير 1955 بين العراق وتركيا العضو في حلف الأطلسي، وكان مخططاً له أن يضم أكبر عدد ممكن من الدول العربية، فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

هكذا بدأ المشروع العربي لثورة 1952 بالتبلور حول محور التحرر العربي أولاً، ثم سرعان ما بدأ البعد الوحدوي العربي يتغلغل في هذا المشروع كنتيجة للاستجابة الإيجابية من جانب النخب والجماهير العربية لطروحات عبد الناصر وممارساته، وذلك بالإضافة إلى البعد الاجتماعي الذي بدأ بقرارات الإصلاح الزراعي في أيلول/سبتمبر 1952 وإن لم يأخذ مداه الكامل قبل سنة 1961 حين أصدر عبد الناصر في تموز/يوليو من تلك السنة سلسلة من القرارات أضفت طابعاً اشتراكياً واضحاً على نظامه في وقت كانت الوحدة المصرية - السورية لا تزال قائمة. وقد ساعد على جدارة المشروع العربي لعبد الناصر في حينه أن القول قد أتبع بالفعل، فلم يكن تأييد الثورة الجزائرية سوى فاتحة لتأييد جميع حركات التحرر العربي. ولم يكن التصدي الناجح لحلف بغداد في سنة 1955 إلا مقدمة للتصدي لكل المحاولات المماثلة كما في مشروع الرئيس الأميركي أيزنهاور في سنة 1957. وأكد عبد الناصر إرادته المستقلة في غير معركة بالغة الدلالة، فخرج منتصراً من معركتي كسر احتكار السلاح في أيلول/سبتمبر 1955 بارتياح آفاق جديدة لعلاقة بالاتحاد السوفياتي، وبناء السد العالي بقراره التاريخي في تموز/يوليو 1956 بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وصموده لاحقاً في وجه العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي المترتب على ذلك القرار في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، وخروجه من هذا العدوان بطلاً بلا منازع في الوطن العربي. وأثبت أن حديثه عن "الأمن القومي العربي" ليس خواءً، وذلك بدعمه العسكري الرمزي، وإن يكن الفعال، لسورية في وجه التهديدات التركية في سنة 1957، وهي أمور مهدت كلها للوحدة المصرية - السورية في شباط/فبراير 1958، في تدعيم واضح لأركان المشروع العربي للثورة المصرية الذي اكتسب من دون شك زخماً من قيادة عبد الناصر الكاريزمية، التي حظيت بتأييد غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث من جانب النخب والجماهير العربية على الرغم مما انغمست فيه من مواجهات مع عديد من النظم العربية الرسمية.

ونتيجة ما سبق بدأ واضحاً أن مصر، بزعامة جمال عبد الناصر، باتت هي القائد الحقيقي للنظام العربي، وأن هذه القيادة أصبحت تحدد التوجه العام للنظام؛ فهي تقود بنجاح موجة التحرر فيه، وتتصدى بفاعلية لمحاولات اختراقه من الخارج وربطه بنظام الأحلاف الغربية، وتدير تفاعلاته بمزيج من الثورية والاعتدال على النحو الذي يكفل إبحاراً آمناً وسط الأمواج الإقليمية والعالمية العاتية.

لم يكن معنى هذا أن الدور المصري لم يواجه تحديات أو نكسات؛ فقد صمد عدد من النظم المعادية لخط عبد الناصر في مواقعه، وانفصلت سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر 1961، وكان هذا الانفصال نكسة خطيرة للدور المصري بقدر ما أثبت أن ضربه وتراجع إمكاناته. لكن الثورة في شمال اليمن تفجرت بعد عام تماماً من وقوع الانفصال، أي في أيلول/سبتمبر 1962، في واحدة من أخطر المناطق العربية بالنسبة إلى مناوأة الدور المصري، وكذلك بالنسبة إلى المصالح الغربية. وطلبت الثورة دعماً عسكرياً مالياً في مواجهة خصومها الإقليميين والدوليين، فلم يتردد عبد الناصر في الاستجابة للطلب إلا قليلاً، ولم يكتف بدعم الثورة في الشمال، وإنما اتخذ منه قاعدة تمكن انطلاقاً منها من مساعدة المناضلين من أجل تحرير جنوب اليمن بالقوة المسلحة حتى

نجحوا في إنجاز استقلالهم الكامل في تشرين الثاني/نوفمبر 1976، في تزايد لافت بين الانكسار الذي أحدثته عدوان 1967 وبين الإنجاز المترتب على هزيمة البريطانيين في جنوب اليمن.

والواقع أن دور عبد الناصر في دعم الثورة اليمنية في الشمال اليمني وحركة التحرر ضد الاحتلال في الجنوب، كان خير دليل على أن التحديات التي جابهت الدور المصري في مرحلة المد القومي على الرغم من جديتها - بل خطورتها في بعض الحالات - لم تستطع أن تنال من فاعلية ذلك الدور إلا على نحو تكتيكي؛ فاستعادة عبد الناصر لزماد المبادرة بنشوب الثورة اليمنية في سنة 1962، بعد ضربة الانفصال السوري بعام، كانت دليلاً على أن الدور المصري ما زال هو الذي يحدد التوجهات العامة للنظام العربي. وعلى الرغم من أن مساندة الثورة اليمنية في الشمال قد واجهت صعوبات عديدة بفعل الدعم السعودي للملكيين اليمنيين فإن الثورة هي التي بقيت في النهاية. وكان صمودها اللافت، ثم تأكيد انتصارها في أعقاب انسحاب القوات المصرية، دليلاً على أن عبد الناصر لم يكن يخلق الثورات في المنطقة، وإنما وفر برؤيته وحركته السياسية مناخاً صالحاً لتفجير التناقضات داخل عدد من النظم المحافظة والمالية للغرب، وكذلك التناقضات بين قوى التحرر وقوى الاستعمار في الوطن العربي.

هكذا كان واضحاً أن عبد الناصر بات يوجه سياسته نموذج التفاعلات في النظام العربي؛ فهو يدعم حركات التحرر العربية ضد الاستعمار حتى النصر، ويتصدى لمحاولات ربط الوطن العربي بسلسلة التحالفات الغربية، ويتحدى باقتدار محاولات تقويض الإرادة السياسية العربية بكسر احتكار السلاح وتأميم شركة قناة السويس، ويقود أول مشروع وحدوي عربي في التاريخ المعاصر. وعندما ينتهي المشروع بالانفصال يبادر بدبلوماسية القمة إلى مواجهة الخطر الإسرائيلي في ظل انقسامات عربية متفاقمة، فتسفر هذه الدبلوماسية عن عدد من النتائج المهمة، من أبرزها نشأة الكيان الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير برعاية عربية. وعندما يجد أن دبلوماسية القمة أصبحت مصدراً لتعزيز شرعية النظم العربية المحافظة من دون عائد مجد على النضال العربي، يتخلى عنها ويدعم الثورة ضد نظام سياسي بالغ التخلف في أقصى الجزيرة العربية. وهو يقوم بهذا كله في ظل تأييد غير مسبوق من الجماهير العربية ونخبها غير الرسمية، ويواجه في غمار قيامه بذلك تحديات ونكسات لا تمس الخط الاستراتيجي العام لتقدم مشروعه في المنطقة. غير أن هذا النموذج برمته يتعرض لهزة عنيفة اعتباراً من الهزيمة العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي سنة 1967، وتلت تلك الهزيمة تغيرات بنيوية أخرى غيرت جذرياً معادلة الأدوار القيادية في النظام العربي.

## (2) عدوان 1967 وتداعياته

كان العدوان الإسرائيلي المدعوم أميركياً على مصر وسورية والأردن في حزيران/يونيو 1967 بحد ذاته نتيجة من نتائج نجاح الدور المصري عربياً. فقبل العدوان بما يزيد على العام، وتحديدًا في شباط/فبراير 1966، كان واضحاً أن حركة التحرر المدعومة مصرياً في جنوب اليمن قد حققت إنجازاً استراتيجياً جعل من مسألة الحصول على الاستقلال مسألة وقت. وفي ذلك الشهر أعلنت وزارة الدفاع البريطانية نية سحب قواتها من جنوب اليمن بحلول سنة 1968، ولم يكن هذا يمثل أية مفاجأة بالنظر إلى تعاطف الإنجازات العسكرية والسياسية لحركة التحرر في الجنوب اليمني. لكن المفاجأة تمثلت في إعلان وزارة الدفاع البريطانية أن حكومة المملكة المتحدة لا تنوي الاحتفاظ بأية قاعدة عسكرية في عدن بعد انسحاب قواتها. وقد حدث هذا في وقت بدا أن القيادة المصرية توصلت إلى معادلة صحيحة لوجود قواتها في شمال اليمن من خلال ما يعرف باستراتيجية النفس الطويل، القائمة على أساس الاحتفاظ بقوات أقل ذات فاعلية أكثر عن طريق التمركز في مواقع حيوية يتم الانطلاق منها لمساعدة القوات الجمهورية اليمنية التي كانت بلغت حدًا لا يستهان به من التنظيم والتدريب، وذلك بما يقلل خسائر القوات المصرية والجمهورية اليمنية معاً. وساعد على ذلك أن الثورة في الشمال كانت بدأت ترسخ أقدامها سياسياً أكثر من ذي قبل.

هكذا أصبح المشهد العربي قبيل عدوان 1967 ينذر بوقوع منطقة من أخطر مناطق الوطن العربي بالنسبة إلى المصالح الغربية تحت نفوذ حركة المد القومي العربي بقيادة مصر عبد الناصر. فالثورة في شمال اليمن ترسخ أقدامها على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وانتصار حركة التحرر في جنوبه لم يعد موضعاً لأدنى شك بحلول سنة 1968، ومن ثم بات ممكناً - إن لم يكن مرجحاً - أن تتقدم قوات عبد الناصر بعد انسحاب البريطانيين من جنوب اليمن كي تمارس فيه الدور نفسه الذي اضطلعت به في شماله منذ أعوام، ثم تتقدم من جنوب اليمن إلى الخليج الذي كان يموج في ذلك الوقت بإرهاصات مد قومي لا تخطئها العين، أو على الأقل أن تنشأ في جميع هذه المناطق

حكومات موالية لعبد الناصر. وقد ساعد على هذه التوقعات لدى الدوائر الغربية أن النظام السعودي في ذلك الوقت قد اهتز من جراء لجوء الملك السابق سعود بن عبد العزيز إلى مصر في سنة 1966، والذي كان عزل في سنة 1964 على خلفية تطورات الأحداث في شمال اليمن ليفسح ذلك المجال أمام الملك فيصل، ذي التوجهات الحازمة والقبضة القوية، لتولي حكم البلد. وقد أعلن الملك سعود بعد لجوئه أنه الملك الشرعي، وأنه يتبرأ من السياسات السعودية المتبعة آنذاك ضد الثورة اليمنية. كما زاد في المخاوف الغربية أن عبد الناصر نفسه لم يدع مجالاً لأي شك، في أعقاب إعلان وزارة الدفاع البريطانية الذي سبقت الإشارة إليه، في أن قواته باقية في شمال اليمن إلى ما بعد الانسحاب البريطاني من الجنوب اليمني. نفى عبد الناصر آنذاك نيته التقدم صوب الخليج، لكن رؤيته المعلنة استندت إلى أن بريطانيا سوف تعتمد بالتأكيد على ترتيب المنطقة سياسياً قبل انسحابها، وأن وجود القوات المصرية في شمال اليمن يجب أن يستمر في إبان هذه العملية كي لا يُستبدل بالاحتلال العسكري سيطرة سياسية.

لهذه الاعتبارات كلها كان لا بد من توجيه ضربة إلى دور مصر العربي بقيادة عبد الناصر قبل حلول سنة 1968 - موعد الانسحاب البريطاني من جنوب اليمن - ولم يكن هناك أداة أنسب من إسرائيل لتوجيه هذه الضربة. وساهم الضعف المؤسسي البيّن لنظام عبد الناصر في تحقيق أهداف العدوان بقدر ما ترتب على هذا الضعف تسليم أمر المؤسسة العسكرية لفرد غير كفاء مهنياً في غياب أي رقابة مؤسسية عليه.

لا حاجة في هذا السياق التحليلي إلى تذكّر التفصيلات الأليمة لهزيمة 1967؛ ذلك بأن ما يعيننا منها أنها أفضت إلى هزة عنيفة للمشروع العربي التحرري لثورة 1952 المصرية. فقد هُزمت قيادة المشروع إلى الحد الذي أوقع جزءاً لا يستهان به من الأرض المصرية - شبه جزيرة سيناء - تحت الاحتلال الإسرائيلي. غير أن هذه الهزة لم تتوقف عند هذا الحد الذي يجمع بين ما هو معنوي وما هو مادي، وإنما طالت مقومات أخرى مهمة للدور المصري. فقد فقدت مصر جل ثروتها النفطية باحتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء التي تتركز فيها هذه الثروة، فضلاً عن سيطرتها الفعلية على حقول النفط المصرية في خليج السويس، كما فقدت دخل قناة السويس التي أصبحت بعد احتلال سيناء الحد الفاصل بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية، ناهيك عن حاجة مصر إلى تمويل عملية إعادة بناء قدراتها العسكرية، سواء تعويضاً عما فقدته من أسلحة قدرت نسبتها بنحو 80% من إجمالي معدات القوات المصرية، أو امتلاكاً لأخرى أكثر تطوراً، أو سعيّاً لإنشاء بنية أساسية عسكرية قادرة على الوفاء بمتطلبات مواجهة حتمية مقبلة مع إسرائيل.

اهتز المشروع السياسي الذي قام عليه الدور القيادي المصري في النظام العربي إذاً، وإن عوضه ذلك جزئياً أن عبد الناصر قد حافظ على ثوابته، وبدا شديد الجِد والإخلاص في الاستعداد لمحو آثار هزيمة اعتبر نفسه المسؤول عنها. غير أن المقومات المادية للدور لم يكن ممكناً تعويضها بالطريقة نفسها. وهكذا اضطر عبد الناصر أول مرة في تاريخ مصر المعاصر - أو على الأقل في عهده هو - إلى أن يقبل مساعدات مالية مؤثرة من ثلاث دول عربية تصادف أنها جميعاً ذات نظم محافظة، وهي السعودية والكويت وليبيا، وذلك بموجب قرارات قمة الخرطوم في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1967. ويذكر وزير خارجيته آنذاك، محمود رياض، في مذكراته أن عبد الناصر كان شديد الممانعة والتردد في قبول هذه المساعدات، لكن الغلبة كانت للعوامل البنيوية. وكانت اللحظة التي قرر عبد الناصر فيها قبول تلك المساعدات لحظة تقليص جديد لمشروعه العربي؛ فلم يعد ممكناً أن يقبل مساعدات حيوية بالنسبة إليه من نظم عربية محافظة ويواصل، في مشروعه، في الوقت ذاته محاولات تغيير هذه النظم، أو على الأقل مساندة المحاولات التي تسعى في هذا الاتجاه.

هكذا انحصر مشروع عبد الناصر بعد الهزيمة في هدف إزالة آثار العدوان الذي كان بدوره دليلاً على أن المشروع العربي لثورة 1952 قد بات ينظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي كنزاع بين دول لا كما كان الوضع قبل عدوان 1967 كحالة استعمارية يجب تصفيتها. وكان هذا التحول أكثر من واضح في قبول عبد الناصر، في تشرين الثاني/نوفمبر 1967، القرار الصادر عن مجلس الأمن في ذلك الشهر، والذي جمع بين النص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عدوان 1967 (بغض النظر عن وجود أداة التعريف في كلمة "أراض" في النص الفرنسي وغيابها في النص الإنكليزي) وبين حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود دائمة وأمنة ومُعترف بها.

وعلى الرغم من ذلك فقد استعاد عبد الناصر صدقيته إلى حد كبير بين الجماهير والنخب العربية في ضوء مؤشرات التقدم اللافت في الإعداد لإزالة آثار العدوان. وبدا أنه ما زال القائد القادر على ضبط تفاعلات النظام في أزمة الصدام المسلح بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1970 من خلال مؤتمر القمة الطارئ

الذي عقد في القاهرة بناء على دعوته فور وقوع الصدام. وقد نجح في التوصل إلى تسوية للأزمة. غير أن هذا النجاح كان آخر إنجازات عبد الناصر الذي توفي بعد انتهاء المؤتمر بساعات ليفقد الدور القيادي المصري مقوماً مهماً - وإن كان ذاتياً - من مقوماته بغياب القيادة الكاريزمية التي نجحت في تعبئة الجماهير والنخب العربية وإدارة تفاعلات النظام العربي البينية والإقليمية والعالمية باقتدار بالغ. ولم يكن الرئيس الجديد لمصر - أنور السادات - متمتعاً بهذه الصفة الكاريزمية نفسها، لكن الأخطر من ذلك أن التطورات أثبتت انقلابه لاحقاً على أسس مشروع عبد الناصر، وإن كانت مرحلة الاستعداد لإزالة آثار العدوان قد أخفت مؤشرات هذا الانقلاب ومضمونه إلى حين.

كان لهذا الانقلاب آثاره الأكدية في الدور المصري عربياً. ويظهر ذلك بوضوح من ملابسات وتداعيات حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي كان الإعداد لها والإنجازات التي أفضت إليها خليفة بأن تعيد إلى الدور المصري قدراً من تأثيره يعتد به. فقد قادت مصر السادات بأحد المعايير الجهد العسكري والسياسي والاقتصادي في تلك الحرب، التي خرجت كمنظومة متكاملة لتحقيق الأمن القومي العربي. غير أن رؤية السادات الاستراتيجية لمستقبل مصر والمنطقة والصراع العربي - الإسرائيلي أهدرت أي مردود إيجابي ممتد للحرب على الدور العربي لمصر. فمن ناحية ضغطت مصر - ونجحت في ذلك - على السعودية والدول العربية الأخرى التي شاركت في تلك الحرب باستخدام سلاح النفط كي توقف توظيف ذلك السلاح في إدارة الصراع كتمن لتوصل مصر إلى اتفاقية فض الاشتباك الأولى التي وقعت مع إسرائيل في كانون الثاني/يناير 1974؛ وهي مجرد اتفاقية عسكرية لإعادة ترتيب خطوط القوات المتحاربة بعد وقف إطلاق النار، في حين كان الهدف الاستراتيجي من استخدام سلاح النفط هو إزالة آثار العدوان بحيث لا يحدث توقف عن استخدامه إلا بجلاء إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها في سنة 1967. ومن ناحية أخرى، تكفل النهج الذي اتبعه السادات اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 1977 بزيارته إسرائيل ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد معها في أيلول/سبتمبر 1978، ومعاهدة السلام في آذار/مارس 1979، بتبديد أي أثر إيجابي محتمل لحرب 1973 في الدور المصري عربياً.

على صعيد آخر، حملت تلك الحرب معها تطورات بنيوية غير مؤاتية للدور المصري. فقد كانت مناسبة لاتخاذ قرارات برفع أسعار النفط، الأمر الذي أفضى إلى تغيرات اقتصادية جذرية في الوطن العربي احتلت بموجبها كبريات الدول المصدرة للنفط المراتب الأولى في الناتج الإجمالي للدور العربية، بينما أصبحت مصر دولة "وسط" من هذا المنظور بعد أن كانت تحتل الصدارة في هذا الصدد. وقد أضافت الثروة النفطية التي تراكت في أعقاب حرب 1973 عنصر قوة مادية مهماً إلى عدد من الدول العربية نجح في استثماره سياسياً في شكل أدوار قيادية - أو على الأقل مؤثرة - في النظام العربي.

في هذا السياق برزت السعودية بدبلوماسيتها المالية، وبرز العراق بمشروع لقيادة الوطن العربي لم يوقف تقدمه إلا قرارات استراتيجية مغلوطة فيها للقيادة العراقية، مرة بإساءة اختيار طريقة إدارة الصراع مع إيران عن طريق الحرب اعتباراً من أيلول/سبتمبر 1980، وهي حرب استمرت ثمانية أعوام، وضيعت فرصاً كثيرة على العراق داخلياً وخارجياً، ومرة أخرى بغزو الكويت سنة 1990 وأثاره في العراق معروفة بطبيعة الحال، وإن كان الدور العراقي ظل مؤثراً على الأقل حتى خروج القوات العراقية من الكويت في شباط/فبراير 1991. وواصل الدور السعودي تأثيره في حدوده المعروفة، بالإضافة إلى أدوار أخرى استمر تأثيرها في النظام العربي، وإن تأرجح هذا التأثير وفقاً لمتغيرات داخلية وخارجية، كالدورين السوري والجزائري على سبيل المثال.

أدت هذه العوامل كلها إذاً، اعتباراً من سنة 1967، إلى تغير واضح في الأهمية النسبية للدور المصري في النظام العربي. غير أن الأمر الجدير بالتسجيل - والذي لا يقبل به عدد من المحللين - هو أن تراجع الدور المصري لم يفسح المجال لظهور دور أو أدوار متألفة تملأ الفراغ الذي نشأ عن ذلك التراجع، الأمر الذي بدا معه حيناً أن مصر تقود الوطن العربي في أي اتجاه تريد، وإن بدرجات متفاوتة من الممانعة والتأثير. لقد قادت مصر حركة التحرر العربي في العقد الذي بدأ بأواسط خمسينيات القرن الماضي حتى هزيمة 1967، وحقق في هذا الصدد إنجازات لافتة. لكن النظام العربي الذي قامت قيامته بعد زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ثم معاهدة السلام مع إسرائيل، لم يتمكن من أن يبلور بديلاً مضاداً. فقد فرض كل أنواع العقوبات الممكنة على النظام المصري، لكنه لم يستطع أن يغير مساره، وكان البديل الوحيد المقبول في حينه هو بلورة نهج مضاد لنهج السادات، وهو ما بدا حيناً أنه يتم بتكوين "جبهة الصمود والتصدي"، والحديث عن مشروع لوحدة سورية - عراقية، وتكوين قيادة

عسكرية عربية مشتركة. غير أن مشروع الوحدة تفكك وفي أعقابه الجبهة، وبدا أن الإشارة العابرة إلى القيادة العسكرية العربية في قمة عمان سنة 1980 كانت من قبيل الحرج.

هكذا لم يبق أمام النظام العربي من بديل سوى أن يسير في طريق التسوية نفسها التي سار فيها السادات، وإن بشكل أكثر كرامة. وتمثل ذلك في موافقة قمة فاس سنة 1982 على مبادرة فهد بن عبد العزيز التي عرفت بصيغة فاس، وهي صيغة لا يمكن النظر إليها - مهما تميزت من صيغة كامب ديفيد - إلا باعتبارها استراتيجية للتسوية مع إسرائيل لا للنضال ضدها. والأخطر من ذلك أن مصر استعادت من خلال سياسة السادات شبه جزيرة سيناء، بغض النظر عن شروط استعادتها، بينما لم تؤد صيغة فاس بعد مرور ربع قرن عليها (سنة 2007) إلى أي إنجاز يذكر.

لكن التراجع بعد ذلك وصل إلى الدرجة التي لم يعد الدور المصري فيها قادراً على توجيه الأمور في أي اتجاه فيما بعد نتيجة مزيد من المتغيرات العالمية والإقليمية والعربية والمصرية استجد بعد ذلك، وهو ما ينقلنا إلى تحليل الدور المصري في النظام العربي في المرحلة الراهنة.

### (3) المتغيرات الراهنة

#### وتأثيرها في الدور المصري

عندما تولى الرئيس حسني مبارك الحكم في سنة 1981، بعد اغتيال أنور السادات، كانت شبكة علاقات مصر العربية ممزقة من جراء تداعيات سياسة التسوية السلمية مع إسرائيل، وأدى هذا إلى محدودية تأثير الدور المصري عربياً، وخصوصاً في إطار العوامل البنوية التي تبلورت في مرحلة ما بعد سنة 1967 على النحو السابق بيانه. غير أن مبارك بذل جهداً لاستعادة تلك العلاقات، ووظف من أجل ذلك أداتين بسيطتين: الأولى هي التوقف عن الهجمات الإعلامية ضد الأقطار العربية وقياداتها، وهي هجمات كان سلفه قد تورط فيها إلى حد السباب الشخصي كردة فعل على أوصاف العمالة والخيانة التي أُلصقت به؛ الثانية هي التوقف عن اعتبار اتفاقية كامب ديفيد الثانية إطاراً للسلام في الشرق الأوسط كما كان يشير عنوانها ما دامت الأطراف المعنية لم تقبل بها، وارتضت لنفسها إطاراً بديلاً هو صيغة فاس. فقد ساهم هذا كثيراً في تهدئة أزمة العلاقات المصرية - العربية.

وبالإضافة إلى ما سبق استفاد مبارك في تحركه بمتغيرين جديدين في الساحتين العالمية والإقليمية، أولهما وصول غورباتشيف إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي بسياسته الخارجية المعتدلة، الأمر الذي وفر لمبارك فرصة محاولة تحقيق نوع من التوازن في علاقته بالولايات المتحدة من دون أن يتهم بأنه يشارك في حرب باردة أو تحالف جديد ضدها، ومن ثم أظهر السياسة الخارجية المصرية بمظهر أكثر توازناً جداً مما كانت عليه في عهد السادات صاحب فكرة أن 99.9% من أوراق اللعب بيد الولايات المتحدة، وهو أمر كان ممكناً أن يكون ذا مردود إيجابي على دور مصر العربي بقدر ما يعيد إليها ولو بعض ملامح سياسة غير منحازة كانت لها. وقد يكون الأهم من ذلك، من منظور دور مصر العربي، أن سياسة غورباتشيف القائمة على مبدأي "عالم واحد أو لا عالم"، و"توازن المصالح لا توازن القوى"، قد اتسقت مع سياسة التسوية المصرية مع إسرائيل، الأمر الذي أدى دوراً في تعميق التحول في اتجاه قبول التسوية لدى دولة متشددة كسورية، وهو ما قلل من الممانعة العربية للسياسة المصرية تجاه إسرائيل. غير أن هذا المتغير العالمي سرعان ما اتخذ وجهة أخرى بعد أن أدت سياسات غورباتشيف إلى إضعاف الاتحاد السوفياتي ثم تفكيكه.

من ناحية أخرى، كان المتغير الإقليمي أشد تأثيراً في دور مصر العربي في عهد مبارك؛ ذلك بأن تطورات الحرب العراقية - الإيرانية، وبالذات منذ بداية النصف الثاني من الثمانينيات، قد جعلت من انكسار العراق - وبالتالي الخليج العربي برمته - أمراً ممكناً، وخصوصاً بعد اختراق إيران شبه جزيرة الفاو العراقية في سنة 1986. في هذا السياق دعا الملك حسين إلى قمة عربية طارئة عقدت في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، وكان همها الرئيسي تلك الحرب. وبدا أن المنطق الاستراتيجي الذي لم تصرح به القمة هو أن مواجهة أية تطورات كارثية قد تحدث في الحرب لن تكون ممكنة من دون المشاركة المصرية، الأمر الذي سهل اتخاذ القمة قراراً يجعل من إعادة العلاقات المصرية - العربية، التي كانت قطعت في أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في سنة 1979، أمراً من أمور السيادة، ومن ثم فهو لا يحتاج إلى قرار عربي عام. وكانت تلك صيغة أراحت الدول المعتدلة التي كانت راغبة في إحياء علاقاتها بمصر، وأرضت الدول المتشددة في ذلك الوقت، كسورية ولبيبا اللتين لم يكن لديهما الرغبة نفسها. وهكذا تتابعت خطى الدول العربية لإحياء علاقاتها بمصر بحيث لم تحل نهاية سنة 1989

إلا كانت أكثر الدول تشدداً في هذه المسألة، وهي سورية، قد أحييت العلاقات بمصر، فضلاً عن عودة مصر إلى ممارسة دورها الطبيعي في الإطار الجماعي للعلاقات العربية - العربية بحضور قمة الدار البيضاء في تلك السنة. لم تكن هذه التحولات تعني استعادة دور مصر العربي لمكانته التي تمتع بها في مرحلة المد القومي، غير أنه كان من شأنها أن تعالج التدهور الخطر الذي كان ألم بهذا الدور. ثم حدثت أزمة الخليج التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت في سنة 1990، وكان لها من دون شك دلالتها ومردودها بالنسبة إلى دور مصر العربي.

كانت الدلالة تتعلق بحدود الدور. فالتفاعلات الرئيسية في النظام لم تعد بيد مصر، وقدرتها على التحكم فيها غائبة. ولنقارن، على سبيل المثال، أزمة المطالبة العراقية الأولى بالكويت في سنة 1961؛ حين كان الدور المصري في عنفوانه قبل الانفصال السوري عن مصر وانهيار الوحدة المصرية - السورية، بأزمة الغزو في سنة 1990. في الحالة الأولى أمكن للدبلوماسية المصرية أن تقود النظام العربي الرسمي إلى حل أغضب العراق بقدر ما قام على مبدأ استقلال الكويت، وتشكيل قوة سلام عربية أول مرة في تاريخ جامعة الدول العربية لحماية الكويت من أي تهديد شريطة سحب القوة البريطانية التي كانت موجودة هناك. وتم تنفيذ الحل بحذافيره من دون أن تراق قطر دم واحدة. غير أنه في الحالة الثانية كان الغزو مفاجئاً للقيادة المصرية التي تصورت أنها نزعت الفتيل من الأزمة، ثم بدا أول وهلة أن إدارة الأزمة خرجت من النطاق العربي ككل، وقبلت مصر مع دول عربية أخرى الدخول في تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت، وهو عمل لا يمكن أن يتسق بحال مع متطلبات القيام بدور قيادي في النظام العربي.

منذ ذلك الحين بدا تأثير المتغيرات العالمية في الدور المصري حاسماً. فمن ناحية، كان واضحاً من ملاسبات الأزمة وما بعدها أن الولايات المتحدة باتت فاعلاً أساسياً مباشراً في السياسة العربية على الأقل من خلال ارتباطاتها العسكرية الرسمية التي تعززت بدول الخليج بعد الأزمة، ومن ناحية أخرى تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً في نهاية السنة التي تم فيها إخراج القوات العراقية من الكويت (1991) كي يتأكد تحول النظام العالمي - ولو إلى حين - إلى نظام أحادي القطبية، ويزداد تبعاً لهذا تقلص الهامش المتاح لدولة كمصر في حركتها الخارجية. وللأمانة فقد حاولت السياسة المصرية في تلك الأوضاع أن تحافظ على معادلة معينة في علاقتها بالولايات المتحدة تقوم على أساس تأييد السياسة الأميركية فيما لا يمس مصالح مصر الحيوية، أو السكوت عن هذه السياسة على الأقل، كما في الموقف المصري من الحملة العسكرية على يوغسلافيا التي تمت في إطار أطلسي لا دولي والاعتراض عليها، أو على الأقل عدم القبول بها إذا كان من شأن تلك السياسة أن تضر بالمصالح المصرية الحيوية، كما في رفض تقسيم السودان، أو عدم التجاوب مع مبادرات أميركية في مجال التوصل إلى تسوية إسرائيلية - فلسطينية، أو الاحتفاظ بهامش اختلاف واضح مع السياسة الأميركية فيما يتعلق باتهام ليبيا بالإرهاب والسعي لإنتاج أسلحة دمار شامل، أو الاعتراض على توجيه ضربات عسكرية جزئية إلى العراق من حين إلى آخر. إلخ. لكن المتغيرات العالمية اتخذت منحى أكثر سلبية من منظور الدور المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتضافرت في هذا الصدد مع متغيرات داخلية مصرية، وهو الأخطر.

في كانون الثاني/يناير 2001 بدأ عهد جورج بوش الابن في السياسة الأميركية. ويهمنا منه في هذا السياق أمران: أولهما سياسته الخارجية العدوانية في إطار "برنامج القرن"، وتكفلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر في السنة نفسها بإعطائه ذريعة قوية للبدء بتنفيذ هذه السياسة. وثانيهما أن هذه السياسة كانت تتذرع في تبرير تدخلها في أخص الشؤون الداخلية للغير، بالسعي من أجل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزهما، وبالتالي أصبح لديها مبرر جاهز للضغط على نظام الحكم في مصر متى أرادت.

ويلاحظ أن السياسة المصرية ظلت صاحبة موقف مستقل نسبياً عن السياسة الأميركية إلى ما بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 مباشرة حين رفضت أي مشاركة مع الولايات المتحدة في ضرب أفغانستان المتهمه بإيواء تنظيم القاعدة المتهم، بدوره، بتدبير هجمات أيلول/سبتمبر الإرهابية. ويمكن الافتراض أن هذا الموقف كان آخر دليل مهم على موقف للسياسة المصرية يختلف مع السياسة الأميركية، وأنه كان مؤثراً في باقي المواقف العربية الرسمية التي حذت حذو مصر، فكان أقصى تعاطف عربي مع السياسة الأميركية حينذاك هو إرسال الأردن بعثة طبية إلى أفغانستان بعد احتلالها.

غير أن التطورات التي انتهت باحتلال العراق في نيسان/أبريل 2003 كانت حاسمة في تأثيرها في مصر وغيرها من الدول العربية، إذ تغيرت المعادلة الاستراتيجية في المنطقة تماماً بالوجود العسكري الأميركي المكثف في واحد من أهم الأقطار العربية. وبدا أن الحسابات العربية، بما فيها المصرية، استندت إلى فكرة أنني قد أكون الضحية

التالية، وهكذا تكيّفت السياسات العربية الرسمية إزاء احتلال العراق تماماً، فلم تُعنَ بمواجهته ولو من خلال قمة تعقد بعد الاحتلال ذراً للرماد في العيون، وقبلت منذ أيلول/سبتمبر 2003 مندوب الحكومة العراقية التي ألّفها مجلس الحكم الانتقالي، المعين بدوره من الحاكم الأميركي المدني للعراق، ممثلاً له في جامعة الدول العربية في إشارة حاسمة إلى قطيعة أكيدة مع القوى المقاومة للاحتلال في العراق، وتسليم كامل بالتحويلات الاستراتيجية في المنطقة بعد هذا الاحتلال. ويبدو عمق التحول الذي حدث في أن الدول العربية أخفقت جميعها في أن ترى مؤشرات تأكل المشروع الأميركي في العراق حتى الآن (أواسط سنة 2007)، أو لعلها رأته ولكنها فقدت زمام المبادرة تماماً، فظلت على تأييدها للسياسة الأميركية التي تآكلت قواعدها داخل الساحة الأميركية ذاتها.

وزاد في التأثير السلبي لاحتلال العراق في الدور المصري أن دولة إقليمية كبرى كإيران تبنت نهجاً مغايراً للنهج العربي. صحيح أنها، كغيرها من الدول العربية، لم تقم الدنيا وتقعدها طلباً للانسحاب الأميركي من العراق، بل إنها تردد صراحة مع الدول العربية أن انسحاباً سريعاً ستكون له عواقب وخيمة على الموقف في العراق، لكنها - أي السياسة الإيرانية - راهنت على العملية السياسية التي دشنتها الاحتلال في العراق، والتي أتت بحكومة موالية - أو على الأقل صديقة - لإيران. وهكذا تعاضم النفوذ الإيراني في العراق على نحو غير مسبوق، وزاد على ذلك أن الرئيس الإيراني الحالي (سنة 2007) اتبع بفاعلية ودبلوماسية "ملء الفراغ" الذي نشأ عن تراجع تأثير النظام العربي، فأصبح لإيران حضور فاعل في غير موقع من النظام العربي، في لبنان وفلسطين، إضافة إلى العراق، ناهيك عن العلاقة المستقرة بسورية، والتحرك الدبلوماسي النشط للرئاسة الإيرانية في دول كالسعودية والإمارات والسودان والجزائر وغيرها.

الأكثر من ذلك أن السياسة السعودية بدت أكثر تنبهاً لتعاضم النفوذ الإيراني في الوطن العربي، فبدأت بتبني دبلوماسية نشيطة في لبنان وفلسطين، وتراجعت عن قرارها بالتخلي عن عقد القمة العربية الدورية لسنة 2007 في الرياض لحساب مدينة شرم الشيخ المصرية، وبذلت جهوداً لافتة كي تكون قمة الرياض تلك قمة مختلفة، ورعت اتفاقاً بين السودان وتشاد، إلى غير ذلك من مظاهر صحوه الدور السعودي في المنطقة. وهكذا بدا الدور المصري محاصراً بين حضور عالمي للقوة العظمى في الوطن العربي، وزيادة في التأثير الإقليمي لإيران، والفاعلية العربية للدبلوماسية السعودية. وهذا كله بالإضافة إلى القيود التي تفرضها معاهدة السلام مع إسرائيل على قدرة مصر على التحرك في مجال لصيق بأمنها على نحو مباشر، وهو مجال الصراع العربي - الإسرائيلي.

تزامنت التطورات السابقة مع مشكلات حقيقية يواجهها نظام الحكم في مصر، سواء من قوى المعارضة والرأي العام أو من داخل النخبة الحاكمة ذاتها. أمّا قوى المعارضة والرأي العام فتنسب إلى النظام إخفاقاً في أداء وظائفه الأساسية حتى في ظل نظرية "الدولة الحارسة"، وتدهوراً في تلبية حاجات المواطنين الأساسية، واكتفاء بالتركيز على تأمين النظام واستمرار معادلة الحكم الأساسية فيه عن طريق خلافة جمال مبارك لوالده في رئاسة الجمهورية. وأمّا النخبة الحاكمة، فلأن ثمة انقساماً بين حرس قديم وحرس جديد، فإن الرئيس مبارك يحاول جاهداً ضبط إيقاعه تجنباً لتداعياته السلبية على استقرار النظام وبقائه. ولذلك تبدو حساسية النظام لأي تدخل خارجي في شؤونها فائقة، وخصوصاً في ضوء الإنجازات التي حققتها حركة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية الأخيرة على الرغم من كل ما أحاط بها من قيود واتهامات وملابسات، وما يتردد من حين إلى آخر عن اتصالات أميركية بتمثلي هذه الحركة من الواضح أنها تقلق النظام وتربكه كثيراً.

وقد نجم عن هذه الحساسية المفرطة فيما يبدو قرار بعدم إغضاب الإدارة الأميركية الراهنة في مجال السياسة الخارجية على أمل أن يؤدي هذا إلى رفع يدها عن الداخل المصري تفادياً لمزيد من التعقيدات. وهكذا وافقت السياسة المصرية على مبادرة بوش بزيادة عدد قواته في العراق على الرغم من شبه إجماع في حينه على فشلها - وهو ما حدث فعلاً لاحقاً - داخل الساحة السياسية الأميركية، و"تفهمت" - أي السياسة المصرية - دوافع التدخل الإثيوبي في الصومال على الرغم من دلالاته المرفوقة وآثاره المأساوية المتوقعة، وانحازت في البداية تماماً إلى رئيس السلطة الفلسطينية في مواجهته مع "حماس" بعد انفراد الأخيرة بالسلطة في قطاع غزة، ناهيك عن قبولها أصلاً أن تكون عضواً في مجموعة "المعتدلين" التي يجتمع وزراء خارجيتها بوتيرة متزايدة مع وزيرة الخارجية الأميركية لـ "التنسيق"، والتي تضم، بالإضافة إلى مصر، كلاً من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

غير أن السياسة المصرية في الأشهر القليلة الأخيرة شعرت، فيما يبدو، بالتداعيات السابقة وتأثيرها اللافت خصماً من الدور المصري، فبدأت تحاول بلورة استجابات جديدة لا يمكن الادعاء أنها ترتقي إلى مصاف سياسة متكاملة تعيد إلى دور مصر ما فقده من تأثير في العقود الأخيرة عامة، وفي الأعوام القليلة الماضية تحديداً. وليس منظوراً



أن يكون ممكناً بلورة مثل هذه السياسة المتكاملة ما دامت السياسة المصرية غير "متميزة" على نحو كاف من توجهات السياسة الأميركية في المنطقة وقراراتها. فكي يكون لك دور مؤثر لا بد من أن يكون لك "مشروع مختلف". وتبدو العوامل البنوية السابق بيانها، عالمياً وإقليمياً وعربياً ومصرياً، شديدة الوطأة كقيد على تبلور مثل هذا المشروع إن كان ثمة إرادة لذلك أصلاً. لكن ظروف إخفاق السياسة الأميركية، وجمود السياسة الإسرائيلية، وتوجهات السياسة الإيرانية في المنطقة، ما زالت كلها تتيح للدور المصري عودة فاعلة، غير أن هذا لن يكون ممكناً من دون تغيير حقيقي في معادلة الداخل المصري. ■

(\*) أستاذ جامعي مصري.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)